ميناء طرابلس مساراً للانتقال الوبائي

خلال العهد القرمانلي1711-1835م

د. أسمهان ميلود معاطي(*)

قسم التاريخ – جامعة الزاوية

الملخص

عرفت طرابلس بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها المتوسطية في فترات تاريخية متقاربة ومتباعدة موجات وبائية فتاكة، خلفت أضرارا مادية وبشرية في ظرفية تاريخية متزامنة مع المجاعات والجفاف، مما عمق من انعكاساتها على البنى الديموغرافية والاقتصادية للدولة.

هذه الورقة البحثية نستهدف من خلالها إبراز دور الملاحة البحرية المتوسطية في نقل العدوى الوبائية إلى الإيالة الطرابلسية من خلال مينائها، الذي أسهم في جلب الأوبئة ونشرها في

(*) Email: a.alhashani@zu.edu.ly

عهد الدولة القرمانلية بطرح عدة إشكالات متداخلة ومتقاطعة منها : كيفية التسرب الوبائي، ومجالات الانتشار، وآليات السلطة السياسية للحد من هذه الأزمة وتداعياتها على المجتمع والدولة في ظل مركزية الاهتمام بالتجارة والبحر، بعدّهما رافدين أساسيين من روافد الاقتصاد الطرابلسي.

Abstract

Tripoli was known by virtue of its geographical location and its Mediterranean relations in close and distant historical periods, deadly epidemic waves that left material and human damage in a historical circumstance simultaneously with famines and droughts, which deepened their repercussions on the demographic and economic structures of the state

This paper aims to highlight the role of Mediterranean maritime navigation in transmitting the epidemic infection to the Tripolitania province through its port, which contributed to bringing and spreading epidemics during the KaramaneLian state by presenting several overlapping and intersecting problems, including: how the epidemic leakage the areas of spread and the mechanisms of political power to reduce these crisis and its repercussions on society and the state on the light of the central interest in trade and the sea which were considered are the main sources of Tripolitania economy

المقدمة

يكتسي ميناء طرابلس أهمية تاريخية في التبادل والتواصل مع الدول المتوسطية، ذلك التبادل الذي تنوع واختلف بين علاقات تجارية وتدفقات بشرية وتيارات ثقافية. شكلت في مجملها الهوية المتوسطية للإيالة الطرابلسية، لكن التبادلات لم تكن قاصرة على ذلك فحسب، نقلت

الخطوط الملاحية نوعا آخر للبلاد الطرابلسية وهو الأوبئة التي اجتاحت مدنها وفتكت بأبنائها، وكانت لها نتائج كارثية على الحياة المجتمعية.

شكل الميناء بتبادلاته المختلفة وحركة العبور التي شهدها أحد مسارات الانتقال الوبائي الذي خيم بظلاله على طرابلس المدينة، ومنه انتشر إلى كافة النواحي مخلفا وراءه نزيفا ديموغرافيا لا يمكن تجاوزه، وخلفت تلك الجوائح رواسب نفسية في الذهنية الحياتية مازالت حاضرة داخل المجتمع إلى حد هذه الساعة، فالوفيات الاستثنائية أصبحت موضوع إنتاج معرفي تاريخي، وهو ما يمكن استحضاره لاستيعاب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

إن مسألة العودة للموجات الوبائية التي عصفت بطرابلس أمرا حتمته ظرفية الراهن في كون كوفيد 19 ظاهرة كونية عمت العالم بأسره، وأثرت فيه على جميع المستويات، فالظرفية التي يعيشها العالم اليوم تعد استثنائية، لهذا أصبح التاريخ مدخلا ضروريا لفهم الجائحة في سياقها التاريخي والآليات المستخدمة لمواجهتها.

هذه المقاربة التاريخية تستهدف تقديم رؤية توضيحية عن دور الميناء الطرابلسي في نقل الأوبئة التي عصفت بالبلاد في فترة تمتعت فيها الدولة القرمانلية باستقلال سياسي، ومحاولة بناء الكيان الوطني الموحد؛ مما مكنها من ربط علاقات متنوعة مع كافة الدول المتوسطية من خلال هذه الوسيلة النقلية التي قامت باستجلاب المرض ونشره في مجالات جغرافية معينة، بالتركيز على المعطيات الكمية؛ لاستخراج إحصائيات وبيانات حول الحركة البحرية والتبادلات الدولية، وتحديد خرائط الانتشار المكاني، والوقوف على الإطار الزماني الذي استغرقته الأوبئة الوافدة، وتحليل معدلات الفتك والإصابة، والآليات المتبعة للمواجهة الوبائية داخل الميناء، والتساؤل حول انعكاساته على المجتمع والدولة لاستكشاف المعطيات الكامنة وراء الأزمات الوبائية، وتوظيفها للفهم التاريخي في الوقت الراهن.

وأوحت لنا القراءات المتعددة والمتنوعة على أكثر من حقل معرفي بمنطلقات عدّ نعدها مفاتيح أولية لتحليل هذه الإشكالية من خلال الفرضيات الآتية:

- موقع طرابلس كنقطة تقاطع وتواصل في الحوض المتوسطي فرض على مجتمعه أن يرتهن بمصير المنظومة المتوسطية وما يسودها من تحولات بنيوية وتغيرات.
- آلية السلطة السياسية للمواجهة الوبائية تدلل على التركيز على البحر كونه يمثل الرافد الأساسي للاقتصاد الطرابلسي، مقابل إخفاقها وقصور إمكاناتها في الحد من المعاناة الحياتية للطبقات العامة.

تشكل هذه الدراسة لبنة أساسية لدراسة الظاهرة الوبائية في سياقها التاريخي، وارتباطها بالعلاقات المتوسطية اعتمدت على الاجتهادات والتأويلات أمام شُح وندرة المدونات التاريخية المحلية. هذه القلة الكتابية يمكن تفسيرها بتركيز جل المصادر على الوضعية السياسية للدولة، ومجالات تفعيل السلطة المركزية، وعلاقاتها الدولية وصراعاتها المتوسطية ونزاعاتها الأهلية، في حين ظل الخبر الوبائي هامشيا في ثنايا السردية التاريخية. إلا أن ما دونه المصدر الأهلي اليوميات الليبية الذي رصد لنا إفادات تاريخية متناثرة عن الشؤون الصحية بطرابلس، شكل مادة مصدرية غاية في الأهمية، في حين حاولت المراسلات الأجنبية والتقارير القنصلية توثيق هذه الأمراض الوبائية بتحقيبها زمنيا، وذكر الهالكين بسببها من سكان المدن؛ مما يعكس مصالح دولهم المتمثلة في تأمين استمرارية الحركة التجارية في الموانئ المتوسطية.

التوصيف الجغرافي للميناء وأهميته في حركة التبادل الدولي:

يعد ميناء طرابلس أهم وأكبر الموانئ الليبية، فهو يمثل الميناء الرئيسي للتبادل التجاري البحري، حيث استطاعت البلاد من خلاله بناء شبكة علاقات متوسطية مكنتها من تسويق

البضائع الصحراوية في موانئها، وتداول البضائع الأوربية في أسواقها، ونقلها إلى أطراف الصحراء القارية عبر خطوط التجارة القافلية.

وتصف المصنفات التاريخية مدى أهميته التجارية بقولها "أنه ممتاز وقادر على إيواء أعداد كبيرة من السفن قد تصل إلى أربعمئة سفينة، ومع ذلك لا يصلح إلا للقطع الصغيرة والمتوسطة، في حين أن مياهه الضحلة فرضت على السفن الكبيرة الرسو خارجه على بعد ثلاثة أميال"[1].

وعبر الإسحاقي في رحلته الحاجية سنة 1731م عن إعجابه بميناء طرابلس بقوله " كان كبيراً جدا واسع الأطراف، وقد اصطفت به المراكب الكبيرة كما تصطف الجياد في مرائبها إنه منظر تنشرح له النفس وينفتح له القلب"[2].

وفرضت مسألة تعزيز البحرية الطرابلسية في الحوض المتوسطي ضرورة تطوير الميناء، فتم إنشاء الرصيف القرمانلي بطول 825 مترا في الجزء الشرقي لحمايته من هذه الجهة، في الوقت الذي يحمي فيه الرصيف الأسباني بطول 200 متر الأجزاء الشمالية الغربية[3].

وارتبطت المدينة عبر مينائها بخطوط ملاحة بحرية مع دول الشمال الإفريقي المغربية بخطوط ساحلية قريبة من بعضها بعض، وارتبطت مع الشرق عبر خطوط مشرقية، في حين كانت خطوطها مع الدول الأوربية تسير وفق محطات بحرية مالطا أولا ثم بقية الدول الأوربية ،أي أننا يمكن أن نحدد علاقات طرابلس التجارية في تعاملاتها مع المدن المتوسطية الآتية : مالطا وليفورنه ومرسيليا ونابلي والبندقية وازمير والقسطنطينية والاسكندرية . جربة . صفاقس . تونس . بنغازي.

وأهمية الميناء تتمثل في تنوع الأدوار والوظائف التي يقوم بها، والتي تم توظيفها استراتيجيا من قبل السلطة القرمانلية في علاقاتها مع الدول المتوسطية، حيث عرف حركية كبيرة

تعكس تعدد التبادلات وتنوعها، مما جعل الإيالة الطرابلسية تستفيد من التوازنات الخارجية، واغتنام الثراء الذي أحدثه التنوع الخارجي قبل أن تتفق القوى الغربية على تقسيم مناطق النفوذ، وهذا ما أورده أحد المؤرخين بقوله : " ويتردد على هذا الميناء عدد كبير من المراكب من جميع الدول الصديقة وأغلبها مراكب فرنسية أو راقوسية(*) وكثيرا ما يستعين هؤلاء بالمراكب الطرابلسية، وتأتي السفن الأجنبية في كثير من الأوقات تحمل هدايا ملوكها إلى الباشا، وكثيرا ما ترسو هذه السفن بدون هذه الأسباب"(4).

هذا النص التاريخي يمكننا أن نستشف من خلاله أهم الوظائف البحرية التي اختص بها الميناء الطرابلسي والتي تتحدد فيما يلي :

- التبادلات السلعية وعقد الصفقات التجارية بين القوى الاقتصادية المجاورة في المجال المتوسطي وبين الوسطاء الداخليين، لأن طرابلس كانت فضاءا لتسويق المنتوج الغربي، ومجالا لاستيراد المواد الأولية وبعض السلع القادمة من عمق الصحراء، كما تعددت معاملاتهم التجارية مع الشرق ومركز الامبراطورية العثمانية.
- الغزوات البحرية في المجال المتوسطي من قبل البحرية الطرابلسية، والتي بلغت خلال الفترة الممتدة 1795. 1815 حوالي 45 عملية، وعدد الأسرى قرابة 566 أسيراً(5). وهذا ما أكده الناصري في رحلته الكبرى أذ يقول:" وبها مراكب معد للجهاد في البحر قلما تسافر وترجع بغير غنيمة"(6). هذه الغزوات التي تنتهي عادة بجلب السفن المأسورة وطواقمها وجرها للميناء مع ما تحمله من أسرى يتم إيداعهم في السجون لإعادة استخدامهم فيما بعد كعمال سخرة، أو بيعهم كرقيق، وما يتبعها من تردد الأساطيل الأوربية على الميناء للقيام بتسويات سياسية لحل الإشكاليات العالقة مع السلطة الطرابلسية بالإفراج على السفن المحتجزة، أو دفع

الغرامات المتراكمة للقصر الحاكم وغيرها كثير، فضلا عن عقد الاتفاقيات والمعاهدات السياسية لضمان ظروف ملائمة للحركة التجارية في الحوض المتوسطي[7].

- التبادل الدبلوماسي والزيارات السياسية للقناصل والمبعوثين السياسيين، فالفترة شهدت تطورا كبيراً في العلاقات الدبلوماسية بين الدولة القرمانلية والدول المتوسطية، مما أصبغ عليها صفة الدولة المستقلة في تعاملاتها الخارجية، حيث كان محمد الخوجة سفيرا لبلاده، أرسله أحمد باشا إلى النمسا والبندقية، ومن بعده عبدالرحمن آغا الذي أوفد في مهمات خارجية إلى النمسا والدنمارك، ولعقد اتفاقيات ثنائية مع البندقية أولا، ومع بريطانيا في فترة لاحقة[8].
- التدفقات البشرية عبر وفود الحجيج والعلماء حيث لعب الميناء الطرابلسي دورا مهما في نقل الحجاج الطرابلسيين والمغاربة حتى ميناء الإسكندرية، واستقبال الوفود العائدة التي تتخذ من الميناء محطة للتوقف للاستراحة والتزود بالمؤن الغذائية[9].

المسار البحري للوباء

كانت المدن والموانئ الواقعة على طرق ومسارات السفر أكثر عرضة للمعاناة من تفشي الأوبئة من المناطق الأخرى، وطرابلس بعدّها منطقة استراتيجية مهمة في الحوض المتوسطي تحدق بها أخطار الأوبئة بسبب انفتاح مينائها على التجارة الخارجية بفضل واجهته البحرية التي تسمح بتوافد المراكب والسفن والسلع التجارية، والعناصر البشرية من جميع الأقطار، فزادت فرص تعرضها للعدوى المتنقلة.

وعلى الرغم من تعدد مسارات الانتقال الوبائي فإن الحركة البحرية تعد أهم مسارتها الرئيسية فكيف نفسر استشراء الهجمات الوبائية التي تعرضت لها البلاد على طرابلس المدينة تحديدا في حين كان انتشاره خارج ضواحيها أقل حدة وانتشارا. تلك الأوبئة الفتاكة التي تم استيرادها من الشرق، وكانت الموانئ العثمانية والمصرية هي بؤر تصدير الوباء لبقية المدن

المتوسطية بما فيها طرابلس، وكان أدوات التسرب الوبائي السفن التجارية تارة، وركب الحجيج تارة أخرى" ويترددون بقوافلهم البحرية المتتابعة على موانئ الشرق وغيرها، حيث يبذلون العناية الكبرى في مبادلة البضائع والأعمال الملاحية الأخرى"[10].

الإشكال الرئيسي الذي تعالجه هذه الدراسة هو دور الوافدين للميناء الطرابلسي، سواء أكانوا تجاراً أم حجاجاً في نقل الأوبئة للمدينة بواسطة آليات متنوعة ومتباينة ؟.

إن الإشارات التي أوردتها جل المصادر لا تقدم لنا معلومات مستوفية، بل غالبا ما تمدنا بمعلومات مبتورة وعصية على الفهم، وعلى الرغم من النصوص المقتضبة فإن استنطاقها وتحليلها يمدنا بشواهد تاريخية عن دور الميناء في نقل الأوبئة الفتاكة كالطاعون والكوليرا.

وتعد الرحلات التجارية أداة غاية في الأهمية لاستجلاب المرض ونشره، فمن خلال تتبع حركة الميناء الطرابلسي في يوميات الفقيه حسن تحيلنا إلى زيادة حجم التبادل التجاري، وخاصة مع الموانئ التركية أزمير واستانبول، المراكز الأساسية للتوطن الوبائي، وبما أن الحبوب والملابس من السلع التجارية المهمة فإن استيرادها يعد من أهم الطرق التي ينشر بها الإنسان الطاعون فالبراغيث الناقلة للطاعون تكمن في الحبوب 15، يوما وهي مدة زمنية كافية للوصول لميناء طرابلس[11].

والملابس القطنية والصوفية هي الأخرى على درجة كبيرة من الخطورة، ولعل مما يستلفت الانتباه هو استغلال اليهود للوباء الذي حل بطرابلس في إحدى الفترات بانهماكهم في شحن السفن بملابس الذين قضوا نحبهم في الوباء لغرض تصديره إلى أوربا ومصر، مما دفع القناصل الأجانب لإرسال رسائل تحذيرية لمنع وصول تلك البضائع المهلكة إلى الضفة الشمالية للمتوسط[12].

ففي يونيه سنة 1733م تفشى الطاعون في طرابلس وفتك بالناس فتكا شديدا داخل المدينة وخارجها، وكانت الدائرة الأولى للمصابين به القنصلية الفرنسية، وهلك بسببه السفير ريموندس (Raimondis) وأبناؤه ومستشاره ماجي(Magy)وخدمه، ثم لحقهم القنصل النمساوي جوزيف(Joseph) وعدد آخر من الأوربيين ما بين أسرى ومقيمين إقامة اعتيادية، وقد حصد هذا الوباء في حصيلته الأولية قرابة الأربعة آلاف حالة خلال شهر ونصف، ولم ينج من البعثة الدبلوماسية الفرنسية سوى مدام ريموندس زوجة القنصل التي أشرفت بنفسها على إدارة المصالح الفرنسية في طرابلس فترة من الزمن[13].

إن استفحال الوباء داخل المباني القنصلية يطرح تساؤلاً حول إمكانية استيراد الوباء من الموانئ الفرنسية من خلال سفنها التي تنطلق من ميناء مرسيليا، وترسو في ميناء طرابلس؟ أم أن البيئة المحلية هي المسئولة عن نقل المرض واستشرائه داخل المدينة؟، تساؤل رغم عمقه وطابعه الإشكالي فإنه يتعذر إمكانية الجزم فيه في ظل غياب مادة مصدرية دقيقة، ومع ذلك يمكننا القول إن الحضور التجاري الفرنسي كان قويا في طرابلس من خلال التفوق العددي لسفنها التجارية التي ترسو في مينائها سنويا، والتي قدرت بقرابة 120 سفينة، التي استأثرت بعمليات النقل التجاري بين طرابلس والموانئ المتوسطية، وكانت عائداتها من النقل في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تساوي إن لم تكن تفوق عائداتها من المبادلات التجارية مع الإيالة؛ مما مكنها من بناء شبكة علاقات قوية مع السلطة السياسية في طرابلس. في الوقت ذاته ربط فيه التجار الفرنسيون علاقات تجارية مع الموانئ المشرقية، وأضحت مرسيليا تورد الحبوب والزيوت والأقمشة الحريرية التي تسرب الطاعون من خلالها لفرنسا سنة 1720م** ومنها إلى المدن المتوسطية في الشمال الأفريقي بما فيها طرابلس[14].

والمسار الذي سلكه طاعون 1785م كان الانتقال عبر السفن التجارية القادمة من مدينة الاسكندرية التي اجتاحها سنة 1783م إلى تونس، حيث وصلت سفينة لحلق الوادي على متنها 150 حاجا تونسيا ظهرت أعراض الوباء عليهم، وفتكت بعشرة منهم وهم على متن السفينة، هؤلاء هم من نقل الوباء للإيالة التونسية، ومنها حمله الوافدون التونسيون ليستوطن في البيئة الطرابلسية ويفتك بأهلها في أبريل 1785م.

وتصف لنا الأنسة توللي في كتابها طريقة الوصول بقولها " وصل طرابلس عدة أفراد قادمين من تونس في بضعة الأسابيع الماضية لقد جاؤوا من بلد الوباء فنشروا الوباء على طول الطريق، ثم قدموه هدية إلى كل مكان قصدوا إليه أو استقروا فيه وهكذا أصبحت المنطقة موبوءة "[(15)]، ولو سلمنا جدلا بانتقاله عبر المعابر البرية من الفضاء التونسي المجاور فإن هذا الفضاء ذاته قد انتقل له عبر الموانئ المتوسطية، مما يعكس دور الموانئ باعتبارها أحد أهم مسار ات الانتقال والنشر الوبائي، لكن حركة الملاحة الساحلية من صفاقس وجربة كانت كبيرة جدا، وتقوم بها المراكب الخفيفة والزوارق الشراعية، والتي بلغت حوالي ثمانين مركبا وزورقا في السنة بين كبير الحجم وصغيره، مما يرجح إمكانية انتشاره عبر الاتصال البحري [(16)].

وثمة إشارة أخرى مهمة أوردتها في أحد رسائلها كفيلة بأن تزيل بعض الغموض، حيث ذكرت "أنه في سنة1784م قدمت سفينة فرنسية إلى ميناء طرابلس وعلى ظهرها الطاعون، وهذه السفينة تحمل حمولات من بالات القطن ويوجد بها عدد كبير من الأتراك يطلبون السماح لهم بالقفز والسباحة إلى الشاطئ في حين يلح بحارة آخرون بشكل دائب في طلب السماح لهم بالرسو قريبا من الميناء لكي يحرقوا السفينة لكن المغاربة لم يوافقوا على ذلك"[(17)].

وقد تبين لنا ذلك أيضا من خلال حديثها عن السفن القادمة للميناء، والتي تحمل شحنات القمح التي أرسلها العاهل المغربي لطرابلس بسبب الجفاف على أن السفينة حملت الطاعون من

تونس في أوج انتشاره، وبما أن البلاد تفتقد للمحاجر ... استدعت هذه الظروف الاستثنائية اجتماع الباشا بديوانه للنظر في موضوع السفينة، وتم الاتفاق على تسلم شحنات القمح، ومغادرة السفينة للميناء، والذهاب إلى أوربا للحجر الصحي. ذلك أن المرض قد استفحل بين ملاحي السفينة وفرصة بقائهم على قيد الحياة تبدو في حكم المستحيل[18].

إن تحليل النصوص المقتضبة التي أوردتها توللي في رسائل متباينة تدلل على أن الانتقال كان بحريا وبريا في آن واحد بسبب القرب الجغرافي وحركة التبادل التجاري، وربما لم يكن الفضاء التونسي وحده هو سبب انتقال المرض للإيالة الطرابلسية خاصة في ظل انتشاره في الإسكندرية ذات العلاقات التجارية مع بنغازي وطرابلس، وإن كانت مصادرنا التاريخية لا تسعفنا بمثل هذا الاستنتاج.

وشكلت طرابلس منطقة لتوقف الحجيج المغربي للاستراحة والتزود بالمؤنة، فضلا عن الحجيج الطرابلسي مصدرا مهماً لنقل الوباء للمدينة، ويبدو دور الحجيج أكثر فاعلية أذ تزامن قدومهم مع فترات الظهور الوبائي من الموانئ التي قدموا منها وخاصة ميناء الإسكندرية. وهذا ما أكدته النصوص التاريخية بصورة قطعية، حيث أورد فيرو النص التالي في فترة زمنية سابقة "وكان الحجاج المغاربة العائدون على متن السفن أداة من أدوات نشر وباء الطاعون في طرابلس في الفترة الواقعة ما بين شهر يونيه 1675م وشهر يوليو 1676م، هؤلاء العائدون على متن السفن المصرية قاموا بنقل الوباء في المدينة وضواحي المنشية، حيث راح ضحيته 10 الآف شخص من طرابلس وحدها، و50 ألف من الدواخل، وكانت النساء والأطفال من أكثر ضحاياه"[19].

بل إن اكتظاظ المدينة بهؤلاء الحجيج القاصدين الأراضي الحجازية سواء أثناء ذهابهم أو إيابهم أسهم في نقل المرض ونشره من خلال تعاملاتهم اليومية في الأسواق التجارية " إن المدينة

مزدحمة على الدوام بالمسافرين الذين يقصدون البقاع المقدسة، أو الذين يردون منها، والأعراب الذين يردون من الاسكندرية محملين بالحجاج والبضائع يجدون في طرابلس جماعات أخرى تنتظرهم في طريقها إلى الإسكندرية، وهكذا دواليك طيلة السنة"[20].

والرسائل المتبادلة بين يوسف القرمانلي ومحمد بيت المال سنة 1831م أشارت لدور المركب الذي يملكه الباشا والمحمل بالحجاج القادمين من ميناء الإسكندرية المدينة الموبوءة آنذاك إلى احتمالية وجود مصابين على متنها؛ مما اضطر الباشا باستصدار أمر بعودة المركب إلى الميناء القادم منه بكامل حمولته، وعودة الحجاج برا إلى طرابلس في حالة التأكد من خلوهم من الوباء[21].

هذه الرسالة لها سند تاريخي يؤكدها وهو ما أوردته اليوميات الليبية " يوم الخميس 30 ربيع الأول 1247هـ قدمت علينا مركب سيدنا . دام عزهـ البريك متاع الماسترومو (الملاح . المرشد البحري) من الاسكندرية على عدد 17 يوم وأخبرونا بأنه ماتوا من الحجاج رحمة الله عليهم وهو ميسوق حجاج"[22].

ولم تكن سفن الحجيج والتجار وحدها المسئولة على استيراد الوباء، بل كانت السفن التي تحمل الفرق العسكرية التي يتم استدعاؤها من الدولة العثمانية للتجنيد ضمن قوات الباشا لردع الجماعات الخارجة والمنتفضة على السلطة المركزية هي الأخرى من مصادر انتقال العدوى، فضلا عن الأسرى الذين تم تأسيرهم من خلال الغزوات البحرية، ويجلبون للميناء يقومون بنقل الوباء للبلاد، وإلا بماذا يمكن تفسير ارتفاع نسبة الوفيات بين الأسرى المسيحيين داخل السجون الطرابلسية.

هذه الإشارات مع قلتها لها دلالة قاطعة على دور المسار البحري في نقل المرض ونشره، مما يمكننا من وضع تصور للمحطات البحرية المصدرة للوباء للإيالة الطرابلسية في ذلك الوقت على النحو الذي تبينه الخريطة الآتية:

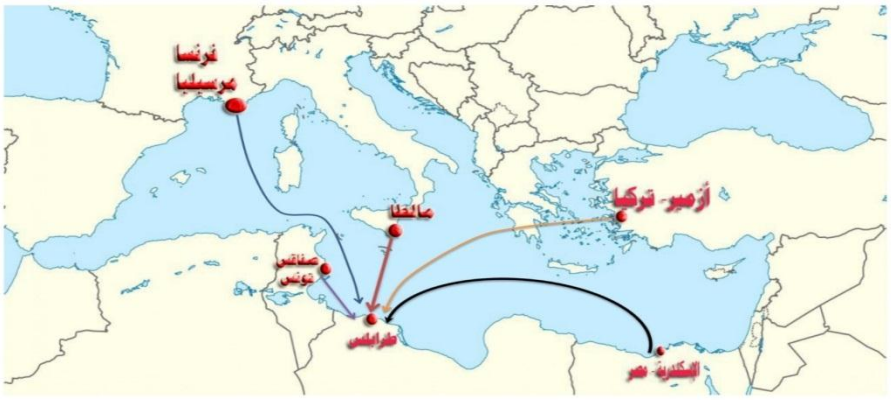

ولم يكتف الميناء الطرابلسي باستقبال الوباء، بل عمل هو الآخر على تصديره مع السفن الأوربية المغادرة للموانئ الأخرى كسفن البندقية، حيث تفشي مرض الطاعون عندما كان الربانان البندقيان مازوكاتو (Mayu cato) وروزا(Rosa) على وشك الإقلاع من طرابلس في أوائل يوليه إلى استانبول بحمولة كاملة من الرقيق في وقت غادرت فيه جميع السفن الأوربية التي تحمل ركابا وهي مصابة بهذا الداء، ورفضا متابعة السفر وتعريض أنفسهم لمذبحة بنقل الرقيق الذين أخذ الوباء يحصد منهم كل يوم عددا كبيرا على أمل توقف الوباء بعد الانقلاب الصيفي كما حدث في الإسكندرية، لكن هذا الطاعون ازداد عنفا بدلاً من أن يخف فوجد تجار الرقيق أنفسهم مضطرين إلى فسخ العقود مع سفن البندقية"، ووفقا للتقارير القنصلية أن العدد الأكبر من الرقيق كانوا يرسلون إلى أزمير على متن عدد من السفن يتراوح عددها بين 4- 6 وتعود محملة بالبضائع والأقمشة الحريرية والقطنية[23].

تأسيسا على ما سبق يمكننا القول إن الوباء أخذ طريقه من الشرق عبر البحر متسللا بين قوافل التجار وركب الحجيج، وتنقلات الأفراد قبل أن ينتشر في طرابلس عبر آليات مختلفة، وتعمل على إعادة نشره في المناطق الساحلية والداخلية بعدها مركز التبادل التجاري الداخلي، فهي سوق رئيسية لاستقبال السلع وتوزيعها.

وثمة مفارقة عجيبة أن الميناء لم يكن مصدراً للوباء فقط بل مصدرا للإغاثة أيضا، فالانتشار الوبائي لم يوقف الحركة اليومية للميناء بشكل كلي. ذلك أن الجوائح سبقها شيوع القحط والمجاعة التي عمقت من الأزمة الغذائية للأهالي، فاضطرت السلطة السياسية إلى استيراد كميات من القمح والشعير لتخفيف الضائقة المعيشية على السكان، وتتضح حدة الأزمة من عملية الغوث التي نظمها باشوات طرابلس تجاه الدول قاطبة، لتخفيف وطأة المجاعة والتي كان لها انعكاس على سياسة الإيالة الخارجية، حيث قاموا بتعيين عدد من السفراء، وإرسالهم لجهات مختلفة الباب العالي والجزائر والمغرب وفرنسا طلبا للمعونة الغذائية المتمثلة في القمح بصفة أساسية " ففي أعقاب وباء 1785م أرسل ملك نابولي هدايا ونقود تقدر بنحو 50 ألف قرش وسفنا مشحونة بالقمح والشعير" [24]،كما أرسل سفارة للمغرب برئاسة أحمد الخوجة م1787 تلقت طرابلس بمقتضاها ثلاث شحنات من القمح[25].

هذه الإعانات الغذائية التي تفد للميناء والتي يتم توزيعها على الأهالي لم تكن لسد أفواههم الجائعة فقط، وإنما يتم توظيفها سياسيا لاستقطاب الفئات المعوزة بالهبات لإنقاذ شرعية السلطة السياسية المنهارة، كما فعل علي باشا القرمانلي عندما أعطى المحتاجين من أهل البلاد مقدار نصف ويبة شعير في أزمة المجاعة التي شهدها حكمه[26].

تجليات الأزمات الوبائية الوافدة

المصادر التي أرخت للظواهر الوبائية في طرابلس لم تكن تعتني بذكر التفصيلات، وإنما تشير لها عرضا ضمن سياقات معينة والاستثناء الوحيد كان للإنجليزية توللي التي أسهبت في توصيف الوباء الذي ألم بطرابلس سنة1785م، بعدها شاهد عيان على تجلياته وتداعياته، وعلى الرغم من ذلك أفادتنا هذه الاسطوغرافيا في تكوين تصور يقترب من الوضوح حول الأوبئة التي اجتاحت المجال الجغرافي الطرابلسي في الفترة قيد الدراسة ، وهذا ما سنراه موضحا في الجدول الآتي:

سنة الوباء	نوع الوباء	المجال الجغرافي
1731	الطاعون	طرابلس
1733	وباء قماش . الطاعون	المدينة . المنشية . الدواخل
1742	مرض الصمهود	طرابلس
1767	الكوليرا	طرابلس . الدواخل
1785	الطاعون	طرابلس . غريان . يفرن

تحيلنا قراءة الجدول أنه من الصعب توصيف كل الأوبئة التي تعرضت لها البلاد الطرابلسية فالأوبئة التي ذكرها الفقيه حسن في يومياته (وباء قماش ومرض الصمهود) هل هي أوبئة محلية أصابت البيئة الطرابلسية؟، ومن ثم لا نجد ذكراً لها في المصادر الأخرى، لذا غابت تفصيلاتها ودرجة خطورتها؟ لكن هذه التسميات من الأكيد أنها لم تأتِ من فراغ على رغم ما يعتريها من ضبابية، وربما تكون تسميات شعبية نابعة عن وقع هذه الأوبئة على عامة الناس.

في حين أن الموجات الوبائية والتي أصابت العالم بأسره ليست من الأوبئة المتوطنة في البيئة المحلية، أنما هي عبارة عن أوبئة وافدة تسللت للمنطقة عن طريق الاحتكاك التجاري والبشري بين مختلف بلدان البحر المتوسط، وهذه الأوبئة أحيانا تكون فتراتها متقاربة دورية تظهر

على رأس كل خمس أو عشر سنوات، وأحيانا تكون فتراتها متباعدة جدا تفوق بكثير العشرين أو الخمسين سنة.

واذا نظرنا إلى خريطة الوباء على ضوء هذه المعلومات الشحيحة نجده قد ظل محصورا في الأقاليم الشمالية لقربها من البحر والميناء، وتختلف كل منطقة في قابليتها للإصابة بالوباء بحسب خصائصها الجغرافية والطبيعية، فطرابلس أكثر عرضة للوباء نظرا لحرارتها ورطوبتها، وكثرة سكانها وخاصة في فترة الصيف بخلاف الأرياف التي تقل فيها الأمراض بسبب نقاء هوائها وقلة سكانها، وقد أشار بروديل لهذه الحقيقة الجغرافية بقوله" وصيف المتوسط كان يجلب معه الوباء والأمراض إلى المدن التي كانت أكثر تعرضا من غيرها للإصابة بها"[27].

على أن هذه الحتمية الجغرافية وحدها وأن صحت لا تكفي لتفسير الهيجان الوبائي صيفا، فالصيف حمل في طياته زيادة الحركة التجارية مقارنة بالفصول الأخرى بسبب ملاءمة الظروف المناخية لإبحار السفن، فضلا عن تنقلات الأفراد التجار والعساكر؛ مما يجعلها عرضة للعدوى الوبائية من خلال مينائها في الفترة الصيفية أكثر من غيرها.

أما انتشار الوباء في الأقاليم الداخلية فيبدو ضبابيا ومبهما، ذلك أن مصادرنا المتاحة لا تمدنا بمعلومات مستوفية حول انتشاره الداخلي، واكتفت بذكر بعض المناطق كالمنشية التي تعد امتدادا لطرابلس من الجهة الشرقية، فضلا عن اكتساحه للمناطق الجبلية في طاعون 1785م " ذلك أنه عندما خفت حدته في طرابلس ضرب بقوة في مناطق الجبل غريان ويفرن وغيرها، فهجروا أراضيهم وتفرقوا في البلاد، ونزح الكثير منهم لطرابلس فحملوا إليها ذروة الطاعون من جديد"[28].

هذه المعلومات تظل غير كافية لتسمح لنا بملاحقة الوباء، فضلا عن تحديد حصيلته الديموغرافية، فالمعلومات اقتصرت على طرابلس المدينة ومقابل ذلك نجد صمتا يكاد يكون تاما

عن المناطق الداخلية، إضافة إلى الصعوبة في تحديد المدة الزمنية التي استمر فيها الوباء في حصد أرواح السكان، غير أنه من الأرجح أن تكون المدة أكثر من سنة.

وشكلت البيئة المحلية بنية استقبال مناسبة لتسريع حركة العدوى، فمن جهة تزامنت الأوبئة مع فترات القحط والجفاف، ومن جهة ثانية عمق العنصر البشري أثر هذه المعطيات الطبيعية من خلال الحركة اليومية لتوفير المتطلبات المعيشية، فضلا عن التواصل الاجتماعي للعائلات الطرابلسية، وعدم وجود أماكن إيواء للمصابين، فالخدمات العلاجية للمرضى تقدم من قبل أفراد عائلتهم؛ مما يجعلهم هم الآخرين عرضة له ووسيلة من وسائل انتقاله.

ولم يكد ينفرط العقدان الأخيران من القرن الثامن عشر حتى أطل الوباء برأسه من جديد على طرابلس، أي بعد أقل من عشرين سنة على الوباء السابق؛ مما خلف نزيفا ديموغرافيا قدر في مدينة طرابلس بربع سكانها التي صارت بيئة حاضنة لشروط إعادة ظهور الوباء، وتطالعنا المراسلات الأجنبية ببعض الفصول المأسوية التي كانت تجري في المدينة، ذلك أن الناس كانوا يلقون بالجثث في حفرة كبيرة، ويتركونها في العراء، بل إن الشواطئ البحرية تحولت لمقابر جماعية " لقد نقل المغاربة عددا كبيراً من موتاهم إلى شاطئ البحر، ثم ركموها في كومة واحدة كانت تهدد المدينة بالخطر، وظلت كذلك حتى ارتأى الأوربيون تغطيتها بالكلس، وكان من حسن الحظ أن تقبل المغاربة هذه الفكرة، وإن كان أزعجهم أنهم اعتبروها عملا لا يتفق وتقاهم الديني"[29].

واتسم الوباء بشيوعه وانتشاره بين السكان على اختلاف طبقاتهم وأماكن إقامتهم وأصولهم البشرية، ذلك أنه لم يكن قاصرا على أهالي المدينة من العرب وحدهم، بل شمل اليهود والمسيحيين بنسب متفاوتة، وحتى أفراد الأسرة الحاكمة لم تكن بمنأى عن المرض، حيث فقد الباشا علي القرمانلي اثنين من أولاده، مما يدلل على اتساع الرقعة الجغرافية للمصابين به، ومما

زاد من حدة الوباء وخاصة في الحي اليهودي بالمدينة القديمة بطرابلس فرض ضريبة إضافية أقرتها الطائفة اليهودية تقدر 20 بوطاقا*** تدفع عند دفن الجنازة بغية توفير أموال تمكنهم من دفع نفقات دفن الفقراء، وكان مردود هذه الضريبة سلبيا، حيث زاد من استشراء العدوى، فالتهرب الضريبي دفع اليهود لدفن موتاهم في دورهم فتفاقمت العدوى، في حين قلت نسبة الإصابة بين الأوربيين بسبب التزامهم بالحجر الصحي، وعلى رغم ذلك فإن أعضاء الإرسالية الفرنسيسكانية داهمهم الوباء أثناء إسعافهم للمصابين وقضى على ثلاثة منهم(30).

ولم يعقب وباء 1785م أي هجمة وبائية أخرى إلا في بداية العهد العثماني الثاني 1836م، ويبدو أن طرابلس استراحت من شر الوباء الخطير زهاء نصف قرن، إلا أن أخطار العدوى ظلت تتهددها باستمرار انطلاقا من البلدان المتوسطية.

آليات المواجهة الوبائية داخل الموانئ

إن الموجات الوبائية التي تتعرض لها طرابلس تطرح إشكالية دور السلطة السياسية لتجاوز الأزمة والحد منها في ظل الاعتماد اللامتناهي على البحر تجارة وغزوا. ذلك أن حركة السفن ذهابا وإيابا في فترات الأوبئة حتم على السلطة السياسية ضرورة التدخل لتطويق المرض والحد من انتشاره داخل المدينة، بإرغام السفن القادمة من المناطق الموبوءة التي انتشر فيها الوباء بقضاء فترة الحجر الصحي (Quarantena) داخل الميناء مدة أربعين يوما مع احتساب مدة بقائها في عرض البحر ضمن المدة المذكورة.

ومسألة تحديد بداية سياسة الحجر غير ممكنة بسبب شح المادة المصدرية والوثائقية، ولعل أقدم إشارة وردت عند فيرو أثناء حديثه عن المفاوضات الفرنسية الطرابلسية سنة1870م بسبب استيلاء البحارة الطرابلسيين على المركب الجنوي المار بالمياه الإقليمية الفرنسية، وأسفرت

المفاوضات على إضافة بنود للمعاهدة المبرمة من قبل الدولتين كان ضمن نصوصها إلزام طرابلس بالا تزيد مدة الحجر الصحي على السفن التجارية عن أكثر من ثمانية أيام [31].

في حين تشير وثائق الوكالة الصحية بمرسيليا إلى صرامة الإجراءات داخل ميناء طرابلس لضمان سير الحركة التجارية في الحوض المتوسطي، ففي الخطاب المرسل بتاريخ 3. 2. 1807م إلى محافظ الصحة العمومية بمرسيليا " إن السلطات الليبية عندما علمت بوصول سفينة تجارية إلى ميناء طرابلس توفي أحد أفرادها بالوباء أمرت بوضع السفينة والحمولة في الحجر الصحي لمدة عشرين يوما على رغم كون السفينة تحمل بطاقة صحية سليمة، وأنها غادرت ميناءها بعد انتهاء الوباء"[32].

ولقد شكلت رسائل القليبي شهادة تاريخية عن الحجر الصحي بين الموانئ المغاربية بسب انتشار الطاعون بتونس خلال سنوات 1818. 1820م ؛مما استلزم فرض حجر صارم على السفن القادمة من جربة، فلا يسمح لها بتفريغ بضائعها وإنما تطرد من الميناء وتعود من حيث أتت، مما أدى إلى توقف الحركة التجارية بين البلدين طيلة فترة الوباء[33].

وتزودنا اليوميات الليبية بإفادات متناثرة متعلقة بتطبيقات الحجر الصحي داخل ميناء طرابلس أمكننا إدراجها وفق الجدول التوضيحي الآتي:

السنة	البلد القادمة منه السفينة	نوع السفينة المحتجزة
1826	أزمير	فرقاطة
1828	أوارين	الشقوف
1829	الإسكندرية	قربيطة
1830	أزمير	بريك
1830	أزمير	
1831	أزمير	القايق

السنة	البلد القادمة منه السفينة	نوع السفينة المحتجزة
1831	بنغازي	
1831	استانبول	بريك
1831	بنغازي	
1831	الإسكندرية	مركب للحجاج
1832	توسكانا	ثلاثة شقوف

تحيلنا قراءة الجدول إلى القول إن الشرق كان المصدر الرئيس للوباء، فقد شكلت الموانئ التركية والمصرية بؤر وبائية في المنطقة المتوسطية، فالبلاد كانت عرضة لانتقال العدوى بحكم علاقاتها مع الباب العالي, ومصر**** بصفة خاصة، التي تعاقبت عليها موجات الطاعون بصفة دورية.

إن القراءة التاريخية لمضمون هذه الإجراءات الاحترازية داخل الميناء تؤكد سياسة باشوات طرابلس في الحفاظ على تأمين الحركة التجارية مع الموانئ المتوسطية كون التجارة وعوائدها قاعدة مادية ضرورية لإرساء فكرة الدولة القوية، وتطوير أساسياتها خلال القرن الثامن عشر.

واختلفت الممارسات التي انتهجتها السلطة السياسية لتطبيق سياسة المواجهة الوبائية، فهي تضطر أحيانا للتنازل والمهادنة بسبب الاحتجاجات التي يقوم بها الحجيج، كما حدث مع سفينة الحجيج القادمة من الاسكندرية سنة 1831م وعلى متنها أفراد مصابون بالوباء، فاستجابت لضغوطاتهم بإبقائهم في الحجر الصحي في برج أحمد باشا، وفرض رقابة شديدة عليهم من قبل العساكر، والسماح لغير المصابين بعد انقضاء مدة العزل بدخول طرابلس، للراحة والتزود بالمؤنة[34].

أما عن كيفية الاحتراز من الأوبئة الوافدة فقد تعددت أشكالها ومظاهرها، وقد حاولنا من خلال استقراء وتحليل مختلف النصوص التاريخية أن نقدم رؤية عن أنماط الحجر داخل الكرنتينا، ذلك أن السفن تبقى راسية في الميناء، وتختلف مدة إقامتهم بناء على مجموعة من الشروط:

- السفن القادمة من البلدان القريبة والبعيدة وليس بها وباء وفيها كرنتينة مستوفية الشروط لا يخضع ركابها للحجر الصحي، ويسمح لها بإنزال ركابها وتفريغ بضائعها وشحنها من جديد.
- بعض السفن القادمة من مناطق بعيدة ولم تخضع للحجر الصحي في أي ميناء يتم إبقاؤها في الحجر مدة تراوحت بين 14 . 20 يوما كإجراء وقائي للتأكد من خلوها من الوباء.
- السفن القادمة من موانئ بلد بها وباء وليس في ركابها من به مرض، وتكون محملة بالسلع التجارية الناقلة للمرض، كالحبوب والملابس الصوفية والقطنية، فإنها تخضع للحجر مدة أربعين يوما.
- السفن القادمة من بلاد موبوءة وعلى متنها ركاب استفحل المرض بينهم، فإن هذه السفن غالبا ما تطرد ولا يسمح لها بولوج الميناء.

ويتم احتساب المدة الزمنية لبقاء السفينة في عرض البحر، وتنقلها بين الموانئ التي تحتوي على أماكن للحجر فيقلل ذلك من مدة بقاءها في الميناء، وتعطى تصريح بسلامتها وسلامة بحارتها " قدم علينا بريك من الظنانمة ..... وله من الظنانمة إلى بنغازي 5 أيام وداروا كرنتينة في بنغازي 13 يوما ومكثوا بها 4 أيام وسافروا إلى طرابلس على 5 أيام"[35].

أما عن كيفية الحجر فتكون ببقاء السفينة راسية في الميناء بحمولتها كاملة، سواء أكانت أفراداً أم بضائع، حتى قضاء فترة الحجر، لكن في ظروف اضطرارية يتم إيواؤهم لمراكز الحجر داخل الميناء في البرج الجديد، وبرج أحمد الباشا، وبرج المندريك ليتم معالجة المصابين منها في

حالة وجود إصابات، وبعد انقضاء الفترة المقررة تعطى السفينة الجواز الصحي الذي يؤكد خلوها من الوباء، ولها الحق في المغادرة، وتفريغ البضائع التجارية[36].

سؤال مركزي جدير بأن يطرح ونحن بصدد تحليل الإجراءات الوقائية داخل الميناء إنه التساؤل حول عمومية الحجر على كل الوافدين لطرابلس حتى وإن كانوا من القناصل والمبعوثين السياسيين؟.

وعلى الرغم من صعوبة استخلاص جواب افتراضي في ظل البرتوكول الموقع عليه سنة 1763م، والذي استثنى البعثات الدبلوماسية من إجراءات الحجر الصحي داخل الموانئ المتوسطية، فإن هناك إفادات متناثرة وردت في نصوص تاريخية تدل على خضوع الشخصيات الدبلوماسية للحجر الصحي، ففي سنة 1825م قدمت إلى طرابلس قربيطة سفينة من مدينة الاسكندرية على متنها القنصل الفرنسي، وبمجرد رسو السفينة وتقديم التحية المتعارف عليها خضعت السفينة للحجر الصحي، وأخلي سبيلها بعد التأكد من خلوها من الأمراض[37].

وهناك بعض الاستثناءات فيما يخص استانبول بعدها مدينة الوباء، فالحجر يطبق على جميع القادمين بما فيهم الموفدين من قبل السلطان العثماني، كما حدث مع مبعوث السلطان الذي زار طرابلس سنة م1831 حاملا فرمانات سلطانية لباشا طرابلس" قدم علينا بريك من استانبول على عدد 11 يوم وفيه شاوش من الدولة العثمانية ومعاه الارنغوط *****وداروه كرنتينه"[38].

ما يمكن استخلاصه إن ظاهرة الحجر الصحي أمرا مألوفاً في الموانئ المتوسطية، فهي تخضع جميع القادمين إليها للكرنتينا، خاصة إن كانوا قادمين من المدن الموبوءة في فترات انتشار الوباء، ونفس الأمر طبق على الوزير الطرابلسي عبدالرحمن البديري في تنقلاته

الدبلوماسية في فترة اكتساح الوباء لطرابلس سنة 1785م، حيث قضى فترة الحجر في موانئ مالطا وليقهورن، بل إن مدة حجره كانت طويلة جدا تجاوزت المئة يوم[39].

إن ظاهرة الحجر الصحي التي طبقتها السلطة في طرابلس كانت بتأثير القناصل الأوربيين بسبب حرصهم على استمرار التبادل التجاري في الموانئ المتوسطية، كما حدث أثناء اجتماع القناصل الأجانب في منزل القنصل الفرنسي بخصوص السفينة القادمة من الإسكندرية، واتفقوا مع باشا طرابلس على إجلاء السفينة ومغادرتها للميناء كإجراء وقائي للحفاظ على المدينة.

ولم يكتف هؤلاء بالإجلاء والطرد بل أسس مجموعة من الأطباء الأوربيين سنة 1831 م شركة فيما بينهم متكونة من الطبيب الإنجليزي ورقوا المالطي(Waraquu)، وفرانكوا ويتش(Francowitch)، وجردان الفرنسي(Jardan)، ولوتيه(Lotte)، ورزاليو(Rayalio)، في مكان غرفة الجمرك، وجعلوا سنتا على جميع المراكب التي تخضع للحجر الصحي، وتفرض على كل سفينة خمسة ريالات دورو مقابل الإفراج والترخيص بالإيجار. هذه الشركة الطبية كانت تطلب من السفن تطهير المراكب والراكبين قبل نزولهم للبر، ويبدو أن هذه العملية مكلفة ماديا مما اضطر بعضهم لمغادرة الميناء[40].

ولم تمنع هذه الاحتياطات الاحترازية والإجراءات الوقائية والتي اقتصرت على مراقبة حركة الموانئ المرض من التسلل إلى طرابلس بسبب نقاط الضعف التي تشكو منها التدابير المتبعة، فبعض السفن تقوم بدفع الرشاوي المالية للعاملين في الميناء نظير إعفائها من الحجر الصحي، ولجأ بعضها إلى إخفاء الحالات المصابة وعدم الإفصاح عنها لسلطات الميناء تفاديا للخسارة المالية جراء تعطل عمليات النقل التجاري، هذا التجاوز أسهم في انتقال المرض واستشرائه داخل المدينة.

واختلف تفاعل المجتمع الطرابلسي مع الأزمات الوبائية، فالطرق الوقائية التي استخدموها تعددت وتباينت؛ مما يعكس تطور العقلية الطرابلسية في مواجهة الأمراض الفتاكة من أجل تجاوز اللحظات العصيبة التي مروا بها، فالبعض منهم لجأ إلى الدعاء وأداء الصلوات لدرء الأوبئة، في حين اتخذ آخرون من التمائم والرقي التي علقوها على أجسادهم وسيلة وقائية لابد منها لمقاومة المرض وإضعاف تأثيراته، في حين اتخذ البعض الآخر إجراءات الحجر الصحي بقدر ما تسمح به معتقداتهم الدينية، مما يعكس رؤية أهالي طرابلس للمرض كونه جزءا من العقاب الإلهي يقتضي عدم التهرب منه بأي حال، والأسرة الحاكمة ذاتها لم تتخذ الاجراءات الفعالة للعزل شأنها شأن البقية، الأمر الذي نستشف منه القدرية في التفكير لديهم لتفسير الأوبئة التي وسمت تاريخهم [(41)].

وفي محاولة وقائية لعدم تسرب المرض لبيوتهم يقومون بالتطهير والتعقيم بالمواد المتوافرة لديهم، حيث يستخدمون الماء والخل لتطهير اللحوم والخضروات، وإيقاد النار للقضاء على الفيروسات، وتعريض الحاجيات المستجلبة من السوق للدخان ليتم تعقيمها، فضلا تبخير البيوت بغية تعقيمها بصفة يومية.

هذه المحاولات الأهلية كانت غاية في الضعف تتصف بعدم الاستدامة خاصة وأن طالت مدة الوباء، ذلك أن العزل الصحي بين المرضى والأصحاء محدود للغاية فلم يتصف بالعزل التام، فهم يعزلون أحيانا ويتركون الأمور على علاتها أحيانا أخرى، ولم يتمكنوا من إغلاق دورهم لمدة أشهر طويلة بسبب الضائقة المعيشية التي تضطرهم للخروج للبحث عن قوتهم اليومي .

أما العناية الطبية للمرضى فتكاد تكون منعدمة بحسب الروايات الأجنبية التي تشير لوجود طبيب واحد فقط من جنوه كان يتقاضى مرتبا مقطوعا من الباشا على القرمانلي والقناصل

لقاء خدماته، وفي ظل هذه الجائحة أمره الباشا بالبقاء في القلعة ومعالجة أهلها قسرا، وبما أنه يدرك استحالة المعالجة الطبية لهذا الوباء بل قد يقع هو الآخر فريسة للمرض؛ مما اضطره للتسلل ومغادرة المدينة إلى أوربا ،وعلى الرغم من استعانة يوسف باشا في فترة متأخرة بالكفاءات الطبية الإنجليزية، فإنها ظلت في نطاق ضيق مقتصرا على الأسرة الحاكمة فقط [42].

ومما يستلفت النظر تلك العمليات أشبه بالجراحية التي تقوم بها أحدى نساء المدينة من خلال شق الدمامل فتخرج المواد التي بها ويستعيد المرضى صحتهم بشكل جزئي محدود ولا يعني ذلك شفائهم الكامل، فالمرض يعاود إصابتهم من جديد المرة تلو الأخرى إلى أن ينهي حياتهم، والغريب في الأمر أن طريقة هذه المرأة الطرابلسية اقتبسها وطبقها الطبيب الجنوي الذي كان بطرابلس أثناء تواجده بالمحجر الصحي بمالطا بعد فراره إليها . لكن ما مدى نجاح الاستئصال من عدمه في الحد من المرض لا يمكننا التكهن به، وأن كان الطبيب من خلال عملياته قد اكتسب شهرة شعبية في مالطا[43].

هذه الممارسات العلاجية الشعبية التقليدية كانت انعكاسا لغياب فاعلية دور السلطة السياسية إزاء المجتمع الطرابلسي زمن الوباء، فالإشارات التي رصدتها المصادر لم تعبر عن حيثيات الدور ومستوياته كتخفيف الضرائب عن الأهالي، وتخصيص أماكن إيواء لتطبيق الحجر الصحي على المصابين بعيدة عن التجمعات السكنية لاحتواء المرض ومنعه من الانتشار، فالدور السلطوي في طرابلس ازاء الوباء يكتنفه الكثير من الغموض؛ مما يجعلنا نجزم بغياب الإجراءات الوقائية في ظل افتقارها للكوادر الطبية، بل الاستياء من الإغلاق الكامل لدور القناصل لأنه يزيد من الهلع بين الناس، ويوقف الحركة التجارية، فالظاهر أن النخبة السياسية تبنت فكرة تحريم العزل الوبائي بعده قدرا إلهيا لا يمكن الفرار منه؛ مما يفسر ضعف تفاعلها مع الظواهر الوبائية " ولم تقم سلطات مدينة طرابلس باتخاذ أية احتياطات صحية لدرء أخطار ذلك

الوباء لما يتميز به المسلمون من تسليم بالقضاء والقدر من إحصاء الوفيات، الأمر الذي جعل السلطات غير قادرة على التكهن، مما أذا كان الوباء في حالة تفاقم أو في حالة انحسار"[44].

إن تباين دور السلطة المركزية في العمل على تجاوز الأزمات الوبائية يكشف بجلاء نهج السلطة السياسية في الاهتمام بالحركة البحرية عبر الميناء بعده مصدراً للكسب المادي من خلال التجارة والقرصنة؛ مما استلزم ضرورة الحفاظ على حركتها الدورية من التوقف، فتوقفها يعني انهياراً اقتصادياً ومؤسسياً للدولة القرمانلية.

انعكاسات الأزمات الوبائية

هزت الموجات الوبائية التي تعرضت لها طرابلس بعمق البني الاجتماعية والاقتصادية، وامتدت تأثيراتها إلى النظام السياسي الحاكم، مما فرض واقعا صعبا على طرابلس وساكنيها، وتتمثل هذه التداعيات فيما يأتي:

- **تقلص المبادلات التجارية**

عملت الأوبئة الوافدة التي كانت تظهر في موجات دورية متعاقبة على عرقلة حركة التبادل التجاري بين طرابلس والدول المتوسطية، فإخضاع السفن التجارية القادمة من مناطق موبوءة أو إصابة أحد البحارة بالمرض المعدي يجعل السفينة وحمولتها تخضع لإجراءات الحجر الصحي الذي قد يستغرق أربعين يوما أو تجبر على مغادرة الميناء. هذه الإجراءات أدت إلى انخفاض الحركة التجارية، وتقليل عدد السفن الناقلة لخوف أصحاب هذه السفن من انتقال الوباء إليها، ذلك أن السفن المنتظرة للشحن تغادر الميناء الذي يظهر فيه الوباء تاركة البضاعة لأصحابها مكدسة، مما يجعلهم عرضة للخسارة وتوقف النشاط التجاري مؤقتا[45].

وحدث انكماش كبير في المعاملات التجارية الداخلية لقلة السلع من ينقلها أو يشتريها، لأن الوباء أرغم الناس على ملازمة البيوت، مما أدى إلى تعطيل حركة السوق، وافتقاد الأسواق التجارية للحاجات الضرورية، حيث اختص بعض التجار بتجارة ألواح الأخشاب بسبب الطلب

عليها لتسقيف القبور وصناعة التوابيت، مما كان له انعكاس على ارتفاع أسعارها أربعة أضعاف قيمتها الأصلية" ارتفعت الأسعار وصل كيلة البشنه 12 ريالا، وكيلة الشعير أحد عشر ريالاً، وكيلة القمح أربعة عشر ريالاً"[46].

وبسبب الانتشار الوبائي تتوقف العلاقات الدولية مع الدول، فعند اشتداد الأزمات الوبائية تضطر البعثات القنصلية لمغادرة البلاد على ظهر السفن، واللجوء لمالطا أو تونس لفترة زمنية ولا تعود إلا بعد انقضاء الوباء، مما يضطر السلطة السياسية لمكاتبة هؤلاء بهدف إرجاعهم، ففي سنة 1733م أرسل أحمد باشا القرمانلي السفير علي السعاتجي موفدا من طرفه إلى القنصل الانجليزي بمدينة تونس لإقناع القنصل الانجليزي بن يامين وعدد من التجار الإنجليز، الذين غادروا طرابلس خلال انتشار الطاعون مؤكداً لهم أن المدينة أصبحت خالية من الوباء، وطلب منهم العودة لاستئناف نشاطهم القنصلي والتجاري بطرابلس[47].

- **النزيف الديموغرافي**

أدت الهجمات الوبائية العابرة للحدود من المنافذ البحرية إلى التأثير في البنية السكانية الهشة في أساسها، ومما يعكس خطورتها انتشاره الواسع في مراكز التكتل السكاني في مركز المدينة، وعلى الرغم من الصعوبات التي طرحتها النسب والأرقام الإحصائية المستخلصة خلال الفترة القرمانلية، فإن الموجود منها يؤشر لحصول نزيف بشري لطرابلس، وإن كانت البيانات تفتقر للدقة المطلوبة فإنها تعكس على الأقل فداحة الخسائر، وفي محاولة أولية لرصد الانخفاض الديموغرافي حاولنا إيضاحه بالتركيز على ثلاث موجات وبائية من خلال الجدول الآتي:

السنة	نوعية الوباء	عدد الوفيات	معدل الوفاة اليومي
1733	وباء قماش . الطاعون	10.000	100
1767	الكوليرا	500	
1785	الطاعون	27.000	290 .200

تكشف هذه المعطيات الرقمية عن ضعفها البياني وهشاشتها، فهناك بعض الموجات الوبائية لم يتم تدوين أعدادها أو لا تتناسب مع حجم الكارثة الوبائية، فضلا عن انعدام

الإحصائيات البيانية في المناطق الداخلية التي لا يتم الإعلان على معدلات الوفيات فيها، وفي ظل هذا القصور الإحصائي تصبح عملية التقييم أمراً غاية في الصعوبة، لذا سنبني تأويلات وفق الإفادات المقتضبة الواردة في المصادر المتوافرة لدينا.

وبخلاف جل الأوبئة الوافدة خص الطاعون الجارف 1785م باهتمام خاص لدى الرحالة الأجانب بعده الأقوى والأعنف الذي هز الإيالة الطرابلسية آنذاك، وإن كانت أغلب الكتابات اتخذت الصورة الانطباعية حتى وأن كانت جميعها اتفقت على قوته التدميرية، وفداحة الخسائر التي خلفها، لكنها لم تزودنا ببيانات رقمية دقيقة عن الخسائر البشرية التي تكبدتها طرابلس.

ولئن رسم لنا كابوفين ورسو صورة قاتمة، حيث قدرا عدد الهالكين بحوالي 27 ألف نسمة وإن طرابلس بعد هذا الطاعون عرفت فراغا سكانيا رهيبا, حيث فنيت عائلات بأكملها، وهو دون شك رقمٌ مبالغٌ فيه إذا ما قارناه بالمعطيات المتوفرة لدينا[48].

في حين أن توللي التي تعد معاصرة للجائحة وطرفا متضررا فيها ببقائها فترة أشهر طويلة في الحجر الصحي، فذكرت إن إجمالي خسائر الطاعون 5950 نسمة منهم 4200 من العرب 1750 من اليهود، بل وضحت في توصيفها المسهب لقوته التدميرية عن ضحاياه اليومية التي تراوحت بين 200ـ 290 ضحية، بل أن الفارق الزمني بين وفاة وأخرى تصل أحيانا إلى الربع ساعة، وفي ذلك إشارة إلى كثرة الموتى، حتى فنيت عائلات بأكملها لدرجة أن المدينة فقدت خلال الشهرين 3000 شخص، أي حوالي ربع سكانها، خمسي المغاربة ونصف اليهود وتسعة أعشار المسيحيين[49].

أما الإيطالي إتوري روسي فقد ذكر أن ارتفاع معدلات الفتك الوبائي تعود لقبول الأهالي وتسليمهم بالقضاء الإلهي، مما حال دون حرصهم باتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة، فضلا

عن قلة الأطباء المعالجين؛ الأمر الذي أسهم في حصد أرواح كثيرة من البشر من مجموع عدد السكان 14 ألفاً قضى على الربع أي في حدود 3500 شخص[50] .

ويشير الرحالة الأسباني باديا لبليك المعروف باسم علي بك العباسي أثناء زيارته لطرابلس التي قام بها في نوفمبر 1805م أن مرض الطاعون الذي حل بالبلاد سبب نقصاً كبيراً في عدد السكان حيث قدر عددهم الثلاثة عشر ألفا والخمسة عشر ألفا[51].

إن معدلات الفتك الوبائي كانت مسألة خلافية واجتهادية في المدونات التاريخية، مما يعكس مسألة العجز الإحصائي من جهة، وقتامة الوضع في المدينة التي استوطن وتأصل فيها المرض، وكانت ضحاياه من الكثرة بحيث عجز الأهالي على نقل موتاهم للمقابر التي أصبحت منتشرة على طول الطريق، وكان الجنود يطوفون بأحياء المدينة ويزيحون الجثث بشكل جماعي.

ولعل ما عمق مأساة الطرابلسيين مع الوباء الوافد من الشرق هو أن استشرائه يأتي في أغلب الأحيان بعد أن تعاني شعوب المنطقة الموبوءة القحط والمجاعة لسنوات عديدة . فهل الجوع جعل أجسامهم هزيلة ومناعتهم ضعيفة، ومن ثم مكن الوباء من الفتك بأجسادهم وإنهاء أرواحهم؟.

فلا مراء أن أعداد الموتى كان يتصدرها أناس من العامة والفقراء بسبب قلة الإمكانيات وسوء التغذية التي زادت حدة مع توالي المجاعات، فالسنوات الممتدة من 1784. 1786م شهدت تفاقم المجاعة في طرابلس وضواحيها، مما أنهك الأهالي وأضعف مقاومتهم، فكان فتك المرض بهم أشد فقضى على مايقارب من 25% من سكان المدينة [52]. ما يمكن استخلاصه أن الوفيات الوبائية اقترنت بالأزمات الغذائية فالمجاعات المهلكة أسهمت في تردي الأوضاع، واشتداد وطأة الأوبئة الفتاكة.

أما الهجرة بسبب الوباء فنادرا ما تذكرها لنا المصادر باستثناء النزوح الريفي نحو طرابلس في سنة1785م؛ مما يفسر الإيمان العميق لأفراد المجتمع بحرمة الفرار من الوباء، وضرورة الصبر على البلاء، وذلك عكس المجاعات التي أفرزت هجرات سكانية للفضاءات المجاورة كتونس ومصر للبحث عن مصادر معيشية تؤمن حياتهم وحياة أسرهم كما حصل في مجاعة 1767م(53).

وأفرزت تلك الجوائح الوبائية معطيات وصفية أبرزت مدى انعكاسها على مستوى الذهنية الطرابلسية، تمظهرت في شكل تمثلات ومواقف ذهنية وعقلية شكلت ظاهرة الأولياء والزوايا والتمائم أبرز مظاهرها، وتفسير الكوارث بالقدر الإلهي الذي لا مفر منه أو العقاب الإلهي ليس له رد سوى القيام بممارسات تعبدية متنوعة تمزج بين اللجوء إلى الصلوات، أو الرموز الدينية المتعددة، مما يؤكد تأثر أهالي طرابلس بالميثولوجيا الدينية.

- **تصدع السلطة السياسية**

وبما أن هذه الدراسة اختصت بالدولة القرمانلية منذ قيامها إلى أفولها مما يطرح استفهاما عن تأثير الأوبئة الوافدة في صيرورة الدولة واستقرارها أو ضعفها وانهيارها، فهي مقياس مهم لدراسة قوة السلطة المركزية من ضعفها.

إن النزيف البشري الذي أحدثته الأوبئة وما أفرزته من قلة اليد العاملة في الإنتاج الفلاحي، فضلا عن الركود التجاري بسبب التوقف المؤقت للحركة التجارية أدى بدوره إلى تقلص المداخيل المحلية للسلطة الحاكمة، فعجزت عن الإيفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المؤسسة العسكرية مصدر قوتها ونفوذها، ولم تتمكن من توفير مرتباتهم، بل حاولت تقليص أعدادهم فلجأوا لممارسة السلب والنهب، مما عكس سيطرة ذهنية الغنيمة على سلوكياتهم، فأصبحوا أداة من أدوات الاضطراب السياسي.

وتفاقم الأمر بزيادة حجم الضرائب المفروضة على الأهالي، فانعكس على الوضعية السياسية للدولة ببروز بؤر للتفجر الثوري اتخذت أنماطاً وأشكالاً مختلفة: صراعات قبلية وتمردات عسكرية ونزاعات أهلية بين أفراد الأسرة الحاكمة، مما أدى إلى تصدع السلطة السياسية وإضعاف أجهزتها، ولا يتسع البحث هنا لتعقب ما أفرزته المرحلة من انهيار السلطة الحاكمة بقدر ما يهمنا الربط بين الأزمات الوبائية والاضطرابات السياسية وفق الظرفية التاريخية لظهور الوباء، كالحرب التي نشبت بين قبيلتي الفرجان وأولاد سليمان سنة 1767م، والتي عجزت الدولة عن التدخل لإنهائها، والنزاعات القبلية التي عمت المنطقة الغربية برمتها، مما هدد السلطة المركزية في طرابلس ذاتها وأنهكها، ومن ثم سقوطها في يد قوة أجنبية ممثلة في على برغل المغامر الجزائري الذي تمكن بفعل قوة عددية محدودة من المرتزقة وثمانية مراكب من الاستيلاء على طرابلس دون مقاومة تذكر، وفرار الأسرة الحاكمة لتونس التي استعانت بها لاستعادة عرشها سنة 1795م بعد أن طالتهم أطماع علي برغل بالاستيلاء على جزيرة جربة، مما حتم عليهم التحالف مع القرمانليين لإعادتهم لطرابلس، وهذا ما تم بالفعل سنة 1795م[54].

هذه التأثيرات المأساوية يمكن أن نستشفها من خلال تقرير القنصل الفرنسي فاللييرVallieae) (الذي وصف وضع الإيالة سنة 1786م بقوله" لم يعد باشا طرابلس يسوس اليوم سوى رعايا متمردين وفيافي مجذبة وخرائب مهدمة وليست طرابلس الآن سوى صحراء موحشة فكل شيء ماضي في الذبول والانهيار"[55].

كانت هذه الحركات التمردية في نشوئها وتبلورها تعبيرا عن البؤس الاجتماعي لأكثرية السكان وعلى رغم محدودية نطاقها في كثير من الأحيان فإنها أشاعت قدرا كبير من الفوضى والارتباك. هذا الوهن والضعف السياسي ظل ينخر في الدولة خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة التي كانت قلقة مضطربة بما اكتنفها من غزوات بحرية وزيارة الأساطيل الأوربية لطرابلس لكسر

شوكتها وتقليص قوتها والمطالبة بتسديد الديون، وما جر إليه ذلك من إرهاق للشعب بالضرائب والأداءات الاستثنائية، الأمر الذي عجل بسقوطها في نهاية المطاف.

استنتاجات ختامية

كانت الأزمات الوبائية من أشد البلايا وقعا على المجتمع الطرابلسي خاصة وأنها أفرزت واقعا مريرا صعب على أهالي البلاد معايشته في تلك الفترة، فالميناء مركز الانفتاح مع الآخر وأساس الاقتصاد الطرابلسي ومصدر ثروته ارتبط بمثيلاته في البحر المتوسط في استيراد الأوبئة، ونشرها إلى المدن والمناطق الساحلية. تلك الأزمات التي ظلت راسخة في الذاكرة الشعبية وأضحت مرجعية تاريخية تمكننا من تفسير بنية ذهنية وثقافية تشكلت عبر امتدادات زمنية لقرون عدة.

ولئن كانت الأوبئة قد ساهمت بدرجة كبيرة في حدوث خلل ديموغرافي لمجتمع طرابلس الذي اكتسحته فإنها لا محالة أدت إلى تصدع السلطة السياسية بما أحدثته من فتن وقلاقل مع ما صاحبها من عجز على مستوى الدولة لإخمادها؛ مما عجل بنهاية الكيان السياسي المؤهل لصياغة مشروع وطني متمثل في الدولة الوطنية الليبية.

هذه التأويلات والاجتهادات في الأوبئة الوافدة مكنتنا من تكوين عدة تصورات ذهنية شكلت قواسم مشتركة في صيرورة المرض الوبائي على امتداد الزمن التاريخي، وتتحدد أهم هذه التصورات في كون الآخر مصدر الوباء الموانئ التركية والمصرية في العصر الحديث والصين في الوقت الراهن، فعملية المزج بين الوباء والآخر في الذهنية المجتمعية تفرض ظاهرة التباعد والعزلة والتقوقع حول الذات ورفض الآخر.

اتهام الشرق بإنتاج الوباء وتصديره، فالتجار والحجاج كانوا مصدرا لانتقال العدوى، فالوباء كان يمر من الشرق عبر الطرق البحرية، وكانت الموانئ المتوسطية أزمير الاسكندرية

مرسيليا محطات استقر بها الوباء وعملت على إعادة تصديره إلى المدن المتوسطية الأخرى كطرابلس وغيرها من المدن المغربية.

في حين أن التطور التقني في عالم اليوم جعل من النقل الجوي وسيلة لنقل العدوى وتوسيع دائرة انتشارها، وجعلها ظاهرة كونية لم تستثنِ مجالا جغرافيا إلا وعصفت به بسبب كثافة عدد المسافرين عبرها، وسرعة الحركة بين أقطار العالم كافة.

آليات المعالجة الوبائية لم تختلف في سياقاتها عن الماضي بين الرؤى الدينية (القدر الإلهي)، والحجر الصحي غير الفاعل، والتداوي بالأعشاب الطبية على رغم ما تقدمه التقنيات الطبية الغربية من معالجات سريعة أثبتت عدم جدواها في القضاء على الجائحة، فالانتشار الوبائي في الوقت الراهن نسف كل اليقينيات والمسلمات حول التقدم الغربي في القضاء على الأمراض الوبائية.

تدخل السلطة السياسية لتعزيز حضورها في المجتمع يحيلنا على أدوار ثابتة وبنفس الآليات في أزمات مماثلة خلال فترات تاريخية سابقة، وعلى الرغم من أن التدخل للتخفيف من حدة التداعيات السلبية كان هشا وضعيفا، فإن هناك آليات تضامنية مجتمعية تحركت داخل المجتمع مما عكس ثقافة التآزر والسلوك التضامني بين مختلف فئات المجتمع، وعزز في الوقت ذاته القطيعة السياسية بين السلطة الحاكمة ومواطنيها، وتبلورت في أذهانهم ثقافة سياسية كونهم مجتمع الدولة لا دولة المجتمع.

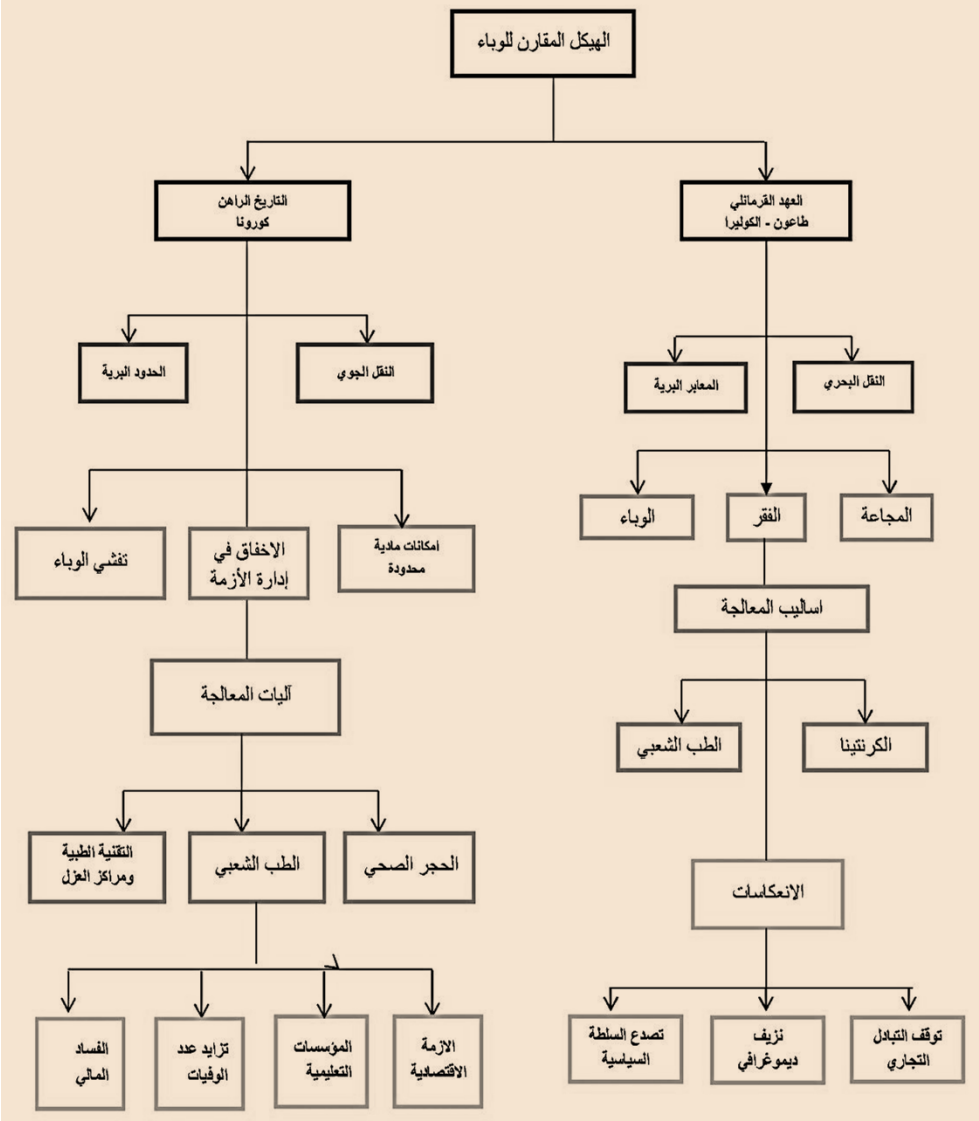
الهيكل المقارن للوباء
التاريخ الراهن
كورونا
العهد القرمانلي
طاعون - الكوليرا
الحدود البرية
النقل الجوي
المعابر البرية
النقل البحري
تفشي الوباء
الاخفاق في
إدارة الأزمة
امكانات مادية
محدودة
الوباء
الفقر
المجاعة
اساليب المعالجة
آليات المعالجة
الطب الشعبي
الكرنتينا
التقنية الطبية
ومراكز العزل
الطب الشعبي
الحجر الصحي
الانعكاسات
الفساد
المالي
تزايد عدد
الوفيات
المؤسسات
التعليمية
الازمة
الاقتصادية
تصدع السلطة
السياسية
نزيف
ديموغرافي
توقف التبادل
التجاري

الهوامش

(1) جورجو كابوفين، طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، ترجمة عبدالسلام مصطفى باش امام ، راجعه عمر محمد الباروني، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ،1988،صـ300.

(2) عبدالهادي التازري، أمير مغربي في طرابلس أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الاسحاقي 1731، مكتبة الإسكندرية، صـ51.

(3) محمد المبروك المهدوي، حمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثالثة، 199، صـ 376.

(4) كابوفين، المصدر السابق، صـ 302.

* راقوسية تقع في يوغسلافيا اليوم.

(5) عبدالقادر السوداني، السلطة في تونس وطرابلس 1705. 1837 محاولة في التاريخ المقارن ، المانيا، المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2017، صـ 248.

(6) أبي عبدالله محمد بن عبدالسلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، تحقيق المهدي الغالي ، المغرب،وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ،2013، صـ 325.

(7) عبدالله الخباط ، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795. 1832 ، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان،1985، صـ 32.

(8) محمد مصطفى بازامه، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر، بنغازي ، قورينا للنشر والتوزيع،صـ36.

(9) الحسين بن محمد الورثيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار (الرحلة الورثيلانية)، تصحيح محمد بن أبي شنب، الجزائر، مطبعة بييربونتانا، 1908، صـ147؛ عبدالهادي التارزي، المصدر السابق،صـ54.

(10) كابوفين، المصدر السابق ، صـ302.

(11) شلدون واتس، الأوبئة والتاريخ المرض والقوة الإمبريالية، ترجمة أحمد محمود عبدالجواد، القاهرة،المركز القومي للترجمة، 2010، صـ72.

(12) ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس ، ترجمة عمر الديراوي أبوحجلة ، طرابلس ، دار الفرجاني، صـ 209.

(13) رودلفو ميكاكي ، طرابلس تحت حكم أسرة القرمانلي ، ترجمة طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس ليبيا، د. ت، صـ 66.

**فرنسا دخلها الطاعون من الشرق عام 1720 عن طريق السفينة جراند سانيت انطونيو التي قام قبطانها برشوة سلطات ميناء مرسيليا كي يتجنب الحجر الصحي. هذه الموجة كلفت فرنسا مائة ألف شخص. للمزيد ينظر شلدون واتس، المرجع السابق، صـ104.

(14) شارل فيرو, الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة محمد عبدالكريم الوافي، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، 1983، صـ 453 ؛ كابوفين ،المصدر السابق، صـ 329.

(15) توللي، المصدر السابق، صـ 151.

(16) فيرو، المصدر السابق،صـ499. .

(17) توللي ، المصدر السابق، صـ 132.

(18) المصدر نفسه، صـ 136.

(19) فيرو، المصدر السابق، صـ 239.

(20) عبدالهادي التازري، أمير مغربي في طرابلس أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الاسحاقي 1731،مكتبة الإسكندرية، صـ 54.

(21) محمد عمر مروان، الأوضاع الصحية والإجراءات الوقائية خلال العهد العثماني، ضمن كتاب الأوضاع الصحية في ليبيا 1835. 1950،منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009،صـ 96.

(22) حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق عمر الأسطى وعمار جحيدر، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2002، صـ 551.

(23) تقرير القنصل بتروسولير إلى حكومته حول الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا يناير1790، ضمن كتاب العلاقات السياسية والتجارية، صـ499 ؛ كابوفين، المصدر السابق،صـ194 .

(24) ميكاكي ،المصدر السابق، صـ 107؛ كابوفين، المصدر السابق، صـ111.

(25) أمير مغربي، المصدر السابق ، صـ 25.

(26) الفقيه حسن ، المصدر السابق، ج2 ، صـ40.

(27) فرنان بروديل ، المتوسط والعالم المتوسطي، تعريب وايجاز مروان أبي سمرا، بيروت، دار المنتخب العربي،1993،صـ 67.

(28) توللي ، المصدر السابق، صـ 181 .

(29) المصدر نفسه،صـ 209.

*** بوطاقة وصف شكلي للقطعة وهو أحد أنواع الريالات من العملات المتداولة في طرابلس الغرب.

(30) كوستا نزيو برنيا ، طرابلس من 1510. 1850 ، ترجمة خليفة التليسي ، طرابلس ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1985 ، صـ 231؛ توللي ، المصدر السابق،صـ167. .

(31) فيرو,،المصدر السابق،صـ 447 .

(32) امحمد سعيد الطويل، العلاقات السياسية والتجارية بين ليبيا ودول غرب أوربا المتوسطية، طرابلس، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ،2012، صـ227.

(33) القليبي، رسائل أحمد القليبي، تحقيق علي المصراتي، طرابلس، المؤسسة العامة للثقافة،2009، صـ 161.

**** شهدت مصر عام 1831 تفشي وباء الكوليرا والذي فتك بنحو 150 ألف مواطن واكتسح عدة مدن مصرية وتوفي في القاهرة وحدها 28 ألف نسمة خلال 28 يوم. خالد فهمي،كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، القاهرة، دار الشروق ،1997، صـ 279.

(34) الفقيه حسن، المصدر السابق، صـ 552.

(35) المصدر نفسه، صـ 331 .

(36) المصدرنفسه،صـ499.

(37) المصدر نفسه،صـ 422.

***** الارنغوط كلمة يستعملها صاحب اليوميات الليبية في حالة المفرد والجمع وهم الأرناؤوط الالبان وقد كانت بلادهم من توابع الدولة العثمانية وقد أحرز كثير منهم مناصب رفيعة، كما جندت منهم في الجيش فرقة خاصة.

(38) الفقيه حسن، المصدر السابق، صـ 585.

(39) محمد مصطفى بازامه، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر, بنغازي، قورينا للنشر والتوزيع، صـ 142 ؛ كابوفين، المصدر السابق، صـ 204.

(40) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، صـ 422.

(41) توللي ،المصدر السابق،صـ149، صـ152.

(42) المصدر نفسه، صـ 158.

(43) المصدر نفسه،صـ170.

(44) شارل فيرو, المصدر السابق، صـ 459.

(45) الطويل، المرجع السابق، صـ 426.

(46) الفقيه حسن، المصدر السابق، صـ 673.

(47) أمين الطيبي, "خطابان من عهد أحمد باشا القرمانلي بدار المحفوظات البريطانية" ، مجلة الوثائق والمخطوطات ،السنة الأولى العدد الأول ، 1986 ص 103.

(48) فيرو، المصدر السابق، صـ 339.

(49) توللي ،المصدر السابق، صـ 168.

(50) اتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة خليفة التليسي ، تونس، الدار العربية للكتاب، 1991، صـ 263.

(51) خليفة التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، بيروت، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة، 1997،صـ 149.

(52) . كولا فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1988،صـ42.

(53) ميكاكي، المصدر السابق، صـ 98 ؛ فيرو، المصدر السابق، صـ 439.

(54) أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، داروف المحدودة للنشر، لندن، 1984، صـ299، صـ301.

(55) فيرو، المصدر السابق، صـ339.